أثر الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨
على تجارة مصر الخارجية فى ضوء اتفاقية الشراكة المصرية الأوربية وبروتوكول الكويز *

رانيا عامر**

مقدمة

أدت الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨ إلى حدوث تباطؤ فى اقتصادات الدول المتقدمة والنامية على السواء نتيجة للركود الاقتصادى العالمى، ففى الاقتصاد المصرى على سبيل المثال تراجع معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى إلى ٤,٧٪ خلال العام المالى ٢٠٠٨/٢٠٠٩، وذلك بسبب التشابك مع الاقتصاد العالمى حيث إن ٧٥٪ من الناتج المحلى الإجمالى يتمثل فى التبادل التجارى، فنحو ٣٢٪ من صادراتنا تتجه للولايات المتحدة الأمريكية، و٣٢,٥٪ من الواردات تأتى من أمريكا والاتحاد الأوربى، وثلثى الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال العامين الماضيين من أمريكا وأوربا.

كما أن الآثار السلبية للأزمة المالية العالمية بدأت تظهر على العديد من القطاعات الاقتصادية فى مصر، حيث بدأت المصانع تخفض من طاقتها الإنتاجية

* ملخص رسالة دكتوراه، قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، نوفمبر ٢٠١٣. أخذت الأردن فى هذه الدراسة نموذجا للمقارنة مع الوضع فى مصر.

** مدرس، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية.

المجلة الاجتماعية القومية، المجلد الخمسون، العدد الثانى، مايو ٢٠١٣.

بسبب تراجع التصدير، كما بدأت الفنادق وشركات السياحة تعانى تراجع حجم الحجوزات القادمة من دول أوربا، بالإضافة إلى مخاوف تراجع حجم الاستثمارات الأجنبية القادمة إلى مصر، وهو ما يستلزم وجود مساندة ضريبية عاجلة من الحكومة لهذه القطاعات المتضررة.

وفى إطار تطور ملامح العلاقات الدولية وانتشار التكتلات الاقتصادية بين الدول فقد أدى ذلك إلى زيادة الاعتماد المتبادل بين دول العالم تجاريًا واحتدام المنافسة العالمية وتوجه الدول إلى الاندماجات الاقتصادية، لذا فقد كان لابد من مواكبة تلك التطورات العالمية، والتى لابد وأن تكون لها تأثيراتها الإيجابية والسلبية على اقتصادات الدول النامية بوجه عام، وعلى الاقتصاد المصرى والتجارة الخارجية المصرية والاقتصاد الأردنى والتجارة الخارجية الأردنية بوجه خاص، خاصة فى ظل امتيازات الدولة الأولى بالرعاية والمعاملات التفضيلية التى تقدمها تلك الدول لأعضاء التكتل والشركاء التجاريين، وذلك من خلال الانضمام إلى تكتلات مع الشركاء الأساسيين ومحاولة تحقيق أقصى مستوى ممكن من الامتيازات فى مجال التجارة الخارجية، وذلك من خلال عدد من الاتفاقيات المختلفة.

ونحاول فى هذه الدراسة أن نلقى بعض الضوء على أثر الأزمة المالية العالمية على تجارة مصر الخارجية وتجارة الأردن الخارجية فى ضوء اتفاقية الشراكة الأوربية لكل من مصر والأردن، وكذلك بروتوكول الكويز فى كل من الدولتين بالدراسة والتحليل من خلال الفصول الرئيسية التالية:

الفصل الأول : الأزمات المالية العالمية.

الفصل الثانى : تداعيات الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨ على قطاع تجارة مصر الخارجية.

الفصل الثالث : تداعيات الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨ على قطاع تجارة الأردن الخارجية.

أهمية الدراسة

مع تزايد أهمية التكتلات الإقليمية والدولية وما طرأ على الساحة الدولية من متغيرات متعددة، تمثلت فى قيام منظمة التجارة العالمية والوحدة الأوروبية والعديد من التجمعات الاقتصادية الأخرى كان لابد من البحث عن أنماط جديدة لإعادة صياغة علاقات التعاون الدولى أو الإقليمى بين الدول المختلفة، وقد تمثل جوهر هذا الاهتمام فى طرح مفهوم (المشاركة) كأحد هذه الأنماط الجديدة، حيث بادرت الولايات المتحدة الأمريكية ثم تلاها الاتحاد الأوربى بتفعيل هذا المفهوم على أرض الواقع من خلال توقيع العديد من الاتفاقيات مع بعض الدول العربية وغيرها من دول البحر المتوسط.

تمثل هذه التكتلات الاقتصادية السمة البارزة فى النظام العالمى الجديد، حيث تسعى الدول الأطراف فى هذه التكتلات إلى البحث عن أفضل الشروط الملائمة لاقتصادياتها القومية فى ضوء تحديد الآليات المناسبة بهدف تعظيم المنافع وتقليل المخاطر.

فاتفاقيات التجارة الإقليمية تتم صياغتها فى أغلب الأحيان لتحقيق أهداف سياسية أو أمنية أو إستراتيجية وليس أهدافا اقتصادية فقط، وبالنسبة للدول النامية، فعندما تتفاوض مع دول أكثر قوة وتقدمًا، يكون من المتوقع عادة منحها امتيازات حصرية تفضيلية، ومساعدات تنموية، بالإضافة إلى غيرها من المزايا غير التجارية، كما تستخدم اتفاقيات التجارة الإقليمية فى أغلب الأحيان كأدوات للإصلاح الداخلى.

وتعد اتفاقية المشاركة الأوروبية وكذلك بروتوكول الكويز، من أهم الاتفاقيات التجارية التى أبرمتها مصر والأردن، نظراً لاعتبار الاتحاد الأوروبى وأمريكا من أهم الشركاء التجاريين فى التجارة الخارجية لمصر والأردن.

وتتبع أهمية الدراسة من اندماج الاقتصادين المصرى والأردنى مع الاقتصادات العالمية، وما نجم عن ذلك من انعكاس الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨ على الاقتصاد المصرى والاقتصاد الأردنى، حيث إنه من المؤكد تأثر كل من اقتصاد البلدين بالأزمة المالية العالمية التى لحقت بالاقتصاد الأمريكى وانتقلت إلى

أوربا، نظرًا لأن الاقتصادين المصرى والأردنى جزأين من هذا العالم ومتشابكان فى علاقات شتى بالاقتصاد الأمريكى والاقتصاديات الأوربية.

مشكلة الدراسة

فى ضوء انعكاس الآثار السلبية للأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨ على اقتصادات الدول النامية والمتقدمة على السواء، هذا إلى جانب تأثير التكتلات الاقتصادية على التجارة الخارجية لاقتصادات هذه الدول بصفة عامة وعلى الاقتصادات المصرية والأردنية بصفة خاصة، تتبلور مشكلة الدراسة فى البحث عن مدى تأثير الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨ فى ظل عقد اتفاقية الشراكة الأوربية وبروتوكول الكويز على التجارة الخارجية المصرية والأردنية.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد مفهوم الأزمات المالية وأسباب وقوعها وعرض لهذه الأزمات تاريخيًا، ومعرفة أثر انعكاس تداعيات الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨ على التجارة الخارجية المصرية والأردنية خلال هذه الأزمة بوجه خاص، كذلك معرفة الآثار الإيجابية والسلبية للاتفاقيات الدولية على التجارة الخارجية المصرية والأردنية، وتحديدًا فى ظل الامتيازات الممنوحة لمصر والأردن من كلٍ من اتفاقية الشراكة الأوربية وبروتوكول الكويز، وذلك من أجل تنمية التجارة مع الشركاء ذوى التأثير الأفضل، بالإضافة إلى محاولة تعظيم الاستفادة من المزايا الممنوحة مما يساعد على التحسن فى الميزان التجارى المصرى والأردنى.

فروض الدراسة

تتمثل فروض الدراسة فيما يلى :

١ – هناك أثر سلبى للأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨ على التجارة الخارجية لكل من مصر والأردن.

٢ – هناك أثر إيجابى للشراكة المصرية الأوربية على التجارة الخارجية لكل من مصر والأردن.

٣ – هناك أثر إيجابى لبروتوكول الكويز على التجارة الخارجية لكل من مصر والأردن.

النطاق المكانى للدراسة

تهتم الدراسة بتحليل أثر الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨ على التجارة الخارجية لكل من مصر والأردن فى ضوء اتفاقية الشراكة الأوربية وبروتوكول الكويز لكل منهما.

وقد تم اختيار دولة الأردن نظرا لتشابه الاقتصاد الأردنى والمصرى فى العديد من السمات على النحو التالى :

- يعد الاقتصاد المصرى والأردنى من اقتصادات الدول النامية.
- تشترك الدولتان فى اتفاقية الشراكة الأوربية مع الاتحاد الأوربى.
- تشترك الدولتان فى توقيع بروتوكول الكويز مع أمريكا.

النطاق الزمنى للدراسة

يقع الإطار الزمنى للدراسة فى الفترة من العام المالى ٢٠٠٤/٢٠٠٥ حتى العام المالى ٢٠١١/ ٢٠١٢، حيث تم تحليل البيانات الخاصة لمؤشرات التجارة الخارجية لكل من مصر والأردن قبل وبعد الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨، فى إطار اتفاقية الشراكة الأوربية وبروتوكول الكويز للدولتين.

منهج الدراسة

تم الاعتماد فى إعداد هذه الدراسة على المنهج التحليلى الوصفى والإحصائى، كما يلى :

المنهج الوصفى

تم الاعتماد فى هذه الدراسة على المنهج الوصفى، حيث تم جمع بيانات الصادرات والواردات المصرية والأردنية فى إطار اتفاقية الشراكة الأوربية وبروتوكول الكويز وتحليل هذه البيانات، وذلك بهدف معرفة مدى تأثير الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨

على حجم التجارة الخارجية المصرية والأردنية فى ضوء تلك الاتفاقيات، ومعرفة مدى التأثير الناجم عن الامتيازات الممنوحة للسلع فى إطار هذه الاتفاقيات على الميزان التجارى المصرى والأردنى. وقد انتهجت الباحثة أسلوبين:

الأسلوب الأول: **الأسلوب الاستقرائى**

يتمثل فى الوقوف على ما ورد عن موضوع الدراسة فى الكتب والمقالات والدوريات العلمية والتقارير والأبحاث والرسائل العلمية التى لها صلة بموضوع الدراسة.

الأسلوب الثانى: **الأسلوب الاستنباطى التحليلى**

يتمثل فى تحليل البيانات والإحصاءات المرتبطة بالأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨، والتبادل التجارى بين مصر والأردن ودول الاتحاد الأوربى والولايات المتحدة الأمريكية، فى ضوء اتفاقية الشراكة الأوربية وبروتوكول الكويز، بالاستعانة بالأشكال البيانية.

منهج التحليل الإحصائى

يتمثل فى دراسة أثر الأزمة المالية العالمية على كلٍ من الصادرات والواردات المصرية باستخدام اختبار (T)، كذلك دراسة أثر كلٍ من اتفاقية الشراكة المصرية الأوروبية وبروتوكول الكويز على كلٍ من الصادرات والواردات المصرية باستخدام نموذج الانحدار الخطى.

تقسيم الدراسة

تضمنت الدراسة ثلاثة فصول على النحو التالى:

الفصل الأول: **الأزمات المالية العالمية**

تناول هذا الفصل موضوع الأزمات المالية العالمية وذلك من خلال ثلاثة مباحث، مفهوم الأزمات المالية وأسبابها وتطورها التاريخى، وأنواع الأزمات المالية والعلاقة بينها والآثار السلبية المترتبة عليها، والأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨ وذلك بشىء من التحليل والتفصيل حيث تمت الإشارة إلى مراحلها وأهم أسبابها بالإضافة إلى آليات انتقالها للدول العربية.

ويخلص المحور الأول إلى وجود عدة تعريفات للأزمة المالية، حيث تمت الإشارة إلى أن الأزمة عبارة عن أحداث تحمل فى طياتها خطرًا يهدد كيان المنظمة، أو المؤسسة أو الدولة وتتسم هذه الأحداث بالمفاجأة أو نتيجة تراكمات لأحداث معينة، كما تمت الإشارة إلى أهم أسباب وقوع الأزمات المالية، ولعل من أهمها السياسات النقدية والمالية التوسعية المبالغ فيها وسياسات ونظم أسعار الصرف غير الملائمة، وضعف وهشاشة القطاع المالى، والتدخل الحكومى فى تخصيص الائتمان. كذلك تمت الإشارة إلى الأزمات المالية تاريخيًا بدءًا من أزمة الكساد الكبير عام ١٩٢٩ حتى الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨.

ويخلص المحور الثانى إلى وجود أربعة أنواع من الأزمات المالية وهى: أزمة العملة، والأزمة المصرفية، والأزمة المالية الهيكلية أو الشاملة، وأزمة الديون الخارجية، حيث تمت الإشارة إلى العلاقة بين هذه الأنواع وفقاً للدراسات المختلفة وأخيراً تم التوصل إلى أهم الآثار السلبية للأزمات المالية، حيث يمكن الإشارة إلى التكاليف المرتبطة بإعادة هيكلة القطاع مالى، وزيادة حجم القروض المتعثرة، وتقليل فعالية السياسة النقدية، وتحقيق خسائر فى الناتج الحقيقى.

ويخلص المحور الثالث إلى وجود مراحل زمنية تدرجت خلالها الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨ حتى وصلت إلى ذروتها، كذلك تمت الإشارة إلى أهم أسباب هذه الأزمة تحديداً ومنها اختلال التوازن بين الأنشطة الإنتاجية والأنشطة المالية، نمو نشاط المضاربات بشكل كبير، تطبيقات العولمة الاقتصادية، عدم شفافية ووضوح البيانات وسوء الإدارة، كذلك تمت الإشارة إلى أهم آليات انتقال الأزمة إلى الدول العربية ومنها: التأثر من خلال أسواق المال، التأثر عن طريق أسواق السلع والخدمات، التأثر عن طريق تدفق الاستثمارات، والتأثر عن طريق تحويلات العاملين فى الخارج.

الفصل الثانى: تداعيات الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨ على قطاع تجارة مصر الخارجية

تناول هذا الفصل موضوع تداعيات الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨ على قطاع تجارة مصر الخارجية خلال الفترة من ٢٠٠٤/٢٠٠٥ حتى ٢٠١١/ ٢٠١٢ قبل وبعد الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨ وذلك من خلال تحليل إجماليات التجارة الخارجية خلال تلك الفترة، كما تم عرض إجماليات تجارة مصر الخارجية مع السوق الأمريكية والإسرائيلية فى إطار بروتوكول الكويز خلال الفترة من ٢٠٠٥ حتى٢٠١١، كذلك تم عرض إجماليات تجارة مصر الخارجية مع السوق الأوربية فى إطار المشاركة المصرية الأوربية خلال الفترة من ٢٠٠٥ حتى ٢٠١١ وذلك من خلال ثلاثة مباحث تضمنها هذا الفصل.

خلص المحور الأول من خلال تحليل عام لمعدلات التجارة الخارجية والميزان التجارى ومعدل التبادل التجارى لمصر مع دول العالم الخارجى خلال الفترة (٢٠٠٤/ ٢٠٠٥ – ٢٠١١/ ٢٠١٢) إلى انعكاس أثر الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨ سلبيًا على معدلات التجارة الخارجية المصرية.

وخلص المحور الثانى من خلال تحليل عام لمعدلات التجارة الخارجية مع السوق الأمريكية والإسرائيلية فى إطار بروتوكول الكويز خلال الفترة من ٢٠٠٥ حتى ٢٠١١ ومع السوق الأمريكية بصفة عامة خلال الفترة من ٢٠٠٧ حتى ٢٠١١ إلى انعكاس أثر الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨ سلبيًا على معدلات التجارة الخارجية المصرية فى ضوء التحليل السابق الإشارة إليه.

كما خلص المحور الثالث من خلال تحليل عام لمعدلات التجارة الخارجية مع السوق الأوروبية فى إطار اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية خلال الفترة من ٢٠٠٥ حتى ٢٠١١ إلى وضوح أثر الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨ على إجماليات التجارة الخارجية فى ضوء التحليل المشار إليه فى هذا المحور.

الفصل الثالث: تداعيات الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨ على قطاع تجارة الأردن الخارجية

تناول الفصل الثالث موضوع تداعيات الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨ على قطاع تجارة الأردن الخارجية، خلال الفترة من عام ٢٠٠٤ حتى عام ٢٠١١ قبل وبعد الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨، وذلك من خلال تحليل إجماليات التجارة الخارجية خلال تلك الفترة، كما تم عرض إجماليات تجارة الأردن الخارجية مع السوق الأمريكية

والإسرائيلية فى إطار بروتوكول الكويز خلال الفترة ١٩٩٩ حتى ٢٠٠٣ (نظراً لتوقف العمل بها فى سبيل العمل فى إطار اتفاقية منطقة التجارة الحرة مع السوق الأمريكية)، كذلك تم عرض تجارة الأردن الخارجية مع السوق الأمريكية فى إطار اتفاقية منطقة التجارة الحرة خلال الفترة من عام ٢٠٠٢ حتى ٢٠١٠، بالإضافة إلى عرض وتحليل إجماليات تجارة الأردن الخارجية مع السوق الأوروبية فى إطار المشاركة الأردنية الأوربية خلال الفترة من ٢٠٠٢ حتى ٢٠١١وذلك من خلال ثلاثة محاور:

يخلص المحور الأول- من خلال تحليل عام لمعدلات التجارة الخارجية والميزان التجارى ومعدل التبادل التجارى للأردن مع دول العالم الخارجى خلال الفترة (٢٠٠٤-٢٠١١)- إلى انعكاس أثر الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨ سلبياً على معدلات التجارة الخارجية الأردنية.

ويخلص المحور الثانى من خلال تحليل عام لمعدلات التجارة الخارجية للأردن مع السوق الأمريكية والإسرائيلية فى إطار بروتوكول الكويز خلال الفترة (١٩٩٩ – ٢٠٠٣)، وكذلك فى إطار اتفاقية منطقة التجارة الحرة مع الولايات خلال الفترة (٢٠٠٢-٢٠١٠)، إلى انعكاس أثر الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨ سلبيًا على معدلات التجارة الخارجية الأردنية فى ضوء التحليل السابق الإشارة إليه.

كما خلص المحور الثالث – من خلال تحليل عام لمعدلات التجارة الخارجية مع السوق الأوربية فى إطار اتفاقية المشاركة الأردنية الأوربية خلال الفترة من (٢٠٠٢- ٢٠١١) – إلى وضوح الأثر السلبى للأزمة المالية ٢٠٠٨ على إجماليات التجارة الخارجية فى ضوء التحليل المشار إليه فى هذا المحور.

وانتهت الدراسة إلى النتائج التالية:

١ – وجود عدة تعريفات للأزمة المالية، حيث تمت الإشارة إلى أن الأزمة عبارة عن أحداث تحمل فى طياتها خطراً يهدد كيان المنظمة أو المؤسسة أو الدولة وتتسم هذه الأحداث بالمفاجأة أو نتيجة تراكمات لأحداث معينة.

٢ – تعدد أسباب وقوع الأزمات المالية. وبالدراسة والتحليل تم التوصل إلى أن من أهمها: السياسات النقدية والمالية التوسعية المبالغ فيها، وسياسات ونظم أسعار الصرف غير الملائمة، وضعف وهشاشة القطاع المالى، والتدخل الحكومى فى تخصيص الائتمان.

٣ – تمثلت أهم أسباب الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨ فى اختلال التوازن بين الأنشطة الإنتاجية والأنشطة المالية، ونمو نشاط المضاربات بشكل كبير، وتطبيقات العولمة الاقتصادية، وعدم شفافية ووضوح البيانات، وسوء الإدارة.

٤ – أهم آليات انتقال الأزمة المالية العالمية إلى الدول العربية: التأثر من خلال أسواق المال، والتأثر عن طريق أسواق السلع والخدمات، والتأثر عن طريق تدفق الاستثمارات، والتأثر عن طريق تحويلات العاملين فى الخارج.

٥ – الأثر السلبى المؤقت للأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨ على تجارة مصر الخارجية فى عامى ٢٠٠٨ و٢٠٠٩، إلا أنه فى الفترة اللاحقة للأزمة منذ عام ٢٠١٠ اتجهت معدلات التجارة الخارجية المصرية نحو النمو والانتعاش متماشية مع نمو معدلات الطلب العالمى وبدء التعافى من آثار الأزمة السلبية.

٦ – تزايد انفتاح الاقتصاد المصرى وارتفاع مستوى اندماجه فى الاقتصاد العالمى من خلال التجارة والاستثمار وهذا الانفتاح سلاح ذو حدين، إذ يترتب عليه ازدياد درجة الانكشاف الاقتصادى والتعرض للصدمات الخارجية، ومواجهة بعض القطاعات لمنافسة غير متكافئة مع المنتجات الأجنبية، ولكنه قد يسهم أيضًا فى زيادة الصادرات وجذب الاستثمارات الأجنبية وزيادة الكفاءة تحت ضغط المنافسة.

٧ – تعتمد مساهمة التجارة الخارجية فى النمو الاقتصادى على حجم صافى الصادرات من السلع والخدمات (الصادرات– الواردات). فالحجم الموجب يمثل إضافة للنمو، وذلك باعتباره يمثل حقنا فى دورة النشاط الاقتصادى، بينما يكون للحجم السالب أثر سلبى على النمو باعتباره تسربًا من دورة النشاط الاقتصادى. ومن جهة أخرى فإن لانخفاض الرصيد السلبى لصافى الصادرات أثرًا حميدًا على النمو والعكس بالعكس.

٨ – يعكس التركيب السلعى للتجارة الخارجية فى مصر حالة التخلف التى يعانيها الاقتصاد المصرى، فالنسبة الكبرى من الصادرات السلعية (تقريبًا ٦٠٪) عبارة عن مواد خام زراعية وغير زراعية وبترول وغاز طبيعى، كما أن النسبة المتبقية (تقريبًا ٤٠٪) تحتوى فى واقع الأمر على سلع كثيرة ذات مستوى تصنيعى متواضع أو هامشى.

٩ – شكّل تحرير التجارة الخارجية مكونًا هامًا من مكونات التحول الاقتصادى لمصر إلى اقتصاد السوق المنفتح والليبرالية الاقتصادية الجديدة، فبالإضافة إلى تحرير التجارة السلعية، تعرضت التجارة فى الخدمات لدرجة عالية من التحرير، خاصةً مع انضمام مصر لاتفاقية تحرير الخدمات فى منظمة التجارة العالمية، وقد شملت هذه الخدمات التشييد والبناء، والنقل والخدمات المالية، والسياحة، وتكنولوچيا المعلومات، والاتصالات، والتأمين.

١٠– اختلاف وجهات النظر إزاء بروتوكول المناطق الصناعية المؤهلة (الكويز) بين المؤيدين والمعارضين استنادًا للآثار الإيجابية والسلبية للبروتوكول فى كل من مصر والأردن.

١١– الأثر السلبى المؤقت للأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨ على تجارة الأردن الخارجية فى عامى ٢٠٠٨ و٢٠٠٩، إلا أنه فى الفترة اللاحقة للأزمة منذ عام ٢٠١٠ اتجهت معدلات التجارة الخارجية الأردنية نحو النمو والانتعاش متماشية مع نمو معدلات الطلب العالمى وبدء التعافى من آثار الأزمة السلبية.

١٢– نجاح تجربة الكويز فى الأردن، فى ضوء الأثر الإيجابى للبروتوكول المتمثل فى زيادة حجم الاستثمارات وتوفير المزيد من فرص العمل وتوفير النقد الأجنبى من خلال ارتفاع معدلات التصدير، مما كان عاملاً مساعدًا لتطبيق منطقة التجارة الحرة بين الأردن وأمريكا.

١٣– رغم سريان بروتوكول الكويز فى الأردن، فإن هذا لا يعنى استمرار العمل به، حيث إن المصانع أخذت بالتوجه إلى اتفاقية التجارة الحرة مع أمريكا والتى لا

تطلب محتوى إسرائيليًّا يصل إلى ٨٪، حيث إن اتفاقية التجارة الحرة مع أمريكا تزيد المحتوى الأردنى فى التصدير ولا يبقى الاعتماد على الإسرائيليين.

١٤- اتفاقية المشاركة الأوربية كان لها دور "إيجابى" للأردن مما انعكس على حصول الأردن على موقع متقدم فى الاتحاد الأوربى، كما لعبت دورًا مهمًا فى حصول الأردن على الدعم المالى والفنى فى عدة مجالات.

توصيات الدراسة

وتتمثل أهمها فى الآتى:

١ - أهمية زيادة الإنفاق العام الاستثمارى ولاسيما فى مشروعات البنية الأساسية لتنشيط الطلب الفعلى والخروج من حالة الكساد والبطالة.

٢ - أهمية إعطاء البنك المركزى الاستقلال الكافى، حتى يتمكن من فرض رقابة شديدة على جميع البنوك ولاسيما فيما يتعلق بمنح الائتمان.

٣ - ضرورة إعادة النظر فى العلاقات التجارية والاقتصادية مع الخارج والتوجه نحو الاستفادة من الأسواق الآمنة الجديدة فى العالم، ولا سيما تلك التى لم تتأثر نسبيًا بالأزمة المالية العالمية، كما هو الحال مثلاً فى الصين والهند والبرازيل وغيرها.

٤ - ضرورة الاستفادة من هذه الأزمة وإعادة النظر فى التعاون الاقتصادى العربى ولاسيما فى مجال الاستثمار والتجارة الخارجية.

٥ - ضرورة متابعة البنك المركزى لمعدل التضخم بشكل دورى واتخاذ قرار بتخفيض سعر الفائدة كلما انخفض معدل التضخم تشجيعًا للاستثمار، وتشجيعًا للمواطنين على شراء الوحدات السكنية والسيارات والسلع المعمرة بصفة عامة بالتقسيط.

٦ - ضرورة إعادة النظر فى عملية سحب الموارد من الاقتصاد الحقيقى إلى التعاملات المالية والمضاربات المالية السريعة، وإعادة تنظيم الأسواق المالية بحيث تتوافق مع الاقتصاد الحقيقى الذى يعتبر المكون لقطاعات النشاط الاقتصادى والصناعى والزراعى والخدمى.

٧ – العمل على إيجاد أسواق جديدة للصادرات المصرية لتفادى انخفاض الطلب الذى قد يحدث للصادرات المصرية فى الأسواق الحالية سريعة التأثر بالأزمات المالية.

٨ – ضرورة قيام الدولة باحتواء الأزمة عند حدوثها مباشرة سواء كانت ديونًا للأفراد أو الشركات، لمنع اتساعها وتراكم مسبباتها، ومراقبة أسعار الأصول سواء عقارات أو أسهم أو سلع وغيرها لضمان سلامة نمو الاقتصاد الوطنى وعدم تعثره.

٩ – أهمية قيام الحكومة المصرية، بمراجعة مختلف الاتفاقات والتعهدات، خاصة تعهداتها والتزاماتها أمام منظمة التجارة العالمية والتحرك مستقبلاً فى ضوء ما يخدم مصالحها.

١٠– الاهتمام بالمعايير الاقتصادية لاختيار الشريك التجارى فى الاتفاقيات التجارية النابعة من طبيعة الاقتصاد الوطنى نفسه، وسمات الشريك التجارى وملاءمتها للتعاون الاقتصادى مع شركائه الآخرين فى الاتفاقية التجارية.

١١– الاهتمام بأنظمة الجودة، وخاصة الشركات التي تعمل فى مجال التصدير، من خلال الأخذ بنظم الجودة الشاملة وكذلك نظم الإدارة البيئية، وكذلك الارتقاء بمستوى جودة المنتج النهائى بما يتماشى ومتطلبات الجودة العالمية، من حيث الخواص الأدائية والإيكولوچية.

١٢– التنسيق الفعال بين الوزارات والهيئات المنوط بها عمليات التصدير والاستيراد.

١٣– يُعد بروتوكول الكويز فرصة كبرى لزيادة الصادرات، وأهمية تفعيلها بالشكل المأمول من خلال زيادة القدرة التنافسية للصادرات المصرية، وإحداث تطورات جذرية وحقيقية فى التجارة والاستثمار والاقتصاد المصرى بصفة عامة، بحيث يستفيد منها الاقتصاد المصرى فى التقليل من الآثار السلبية لها وتدعيم الجوانب الإيجابية، هذا إلى جانب أهمية الانتقال إلى منطقة التجارة الحرة مع أمريكا أسوة بالأردن.

١٤– العمل على توطيد العلاقات الاقتصادية الدولية بين مصر وإفريقيا، وذلك بهدف حماية الاقتصاد القومى من مخاطر تركيز الصادرات والواردات المصرية على الدول التى تمثل التكتلات العالمية.